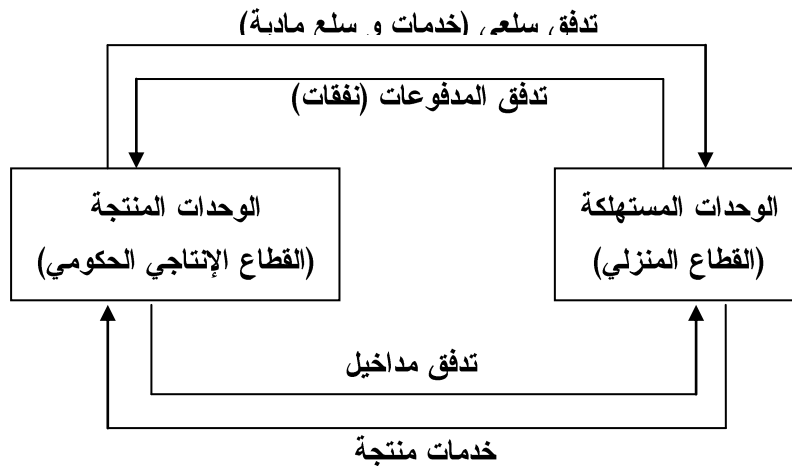


## تمهيد:

إن دراسة دور البنك التجاري في أي اقتصاد يمر حتما بدراسة الدور الذي يلعبه النظام المالي في أيامنا هذه وموقع هذا النظام داخل اقتصاد أي دولة. فدور أي نشاط اقتصادي، هو تخصيص الموارد المادية من أجل إنتاج المنتجات والخدمات التي يحتاجها المجتمع. ويعتمد رفاه المجتمع على مدى نجاح الاقتصاد في تحقيق هذا الهدف الحيوي، ذلك أن هذه الموارد تتميز بالندرة النسبية، ويجب إنتاجها بالمقادير المطلوبة وتزويد العملية الإنتاجية بها في الوقت المناسب وهذا لا يكفي بل لا بد من مزجها بالعوامل الأخرى، أي العمل ورأس المال كل هذا من أجل التوصل إلى إنتاج السلعة التي يحتاجها المستهلك. في الاقتصاد الحديث، التدفقات من السلع والخدمات يقابلها تدفق من المدفوعات والتي تأخذ شكل النقود بمختلف أنواعها. أي إما أن تكون هذه النقود نقودا إلزامية قانونية (ورقية ومساعدة) أو مصرفية أو إلكترونية وهي الميزة الأساسية للاقتصاد الحديث أو ما يسمى باقتصاد التبادل، فنتم بشكل دائري بين قطاعين: القطاع الإنتاجي والحكومي أو ما تسمى بالوحدات المنتجة، والوحدات المستهلكة أو القطاع المنزلي. فالقطاع المنزلي يزود القطاع الإنتاجي بالعمل والموارد البشرية، المهارات التنظيمية (عوامل الإنتاج) في مقابل عوائد أو مداخيل في شكل أجور، رواتب، ريع، أرباح... إلخ، معظم هذا الدخل المتلقي من قبل القطاع الاستهلاكي يذهب في شكل إنفاق من أجل استهلاك السلع والخدمات ودفع الضرائب، وكنتيجة لذلك هذا الإنفاق الاستهلاكي يتيح عودة هذه الأموال مرة ثانية للقطاع الإنتاجي في شكل عائدات أو مداخيل، والتي تحفزهم أو تمكنهم من إنتاج المزيد من السلع والخدمات في الفترات اللاحقة. هذه التدفقات الدائرية تستمر وبدون انقطاع وفق الشكل التالي:

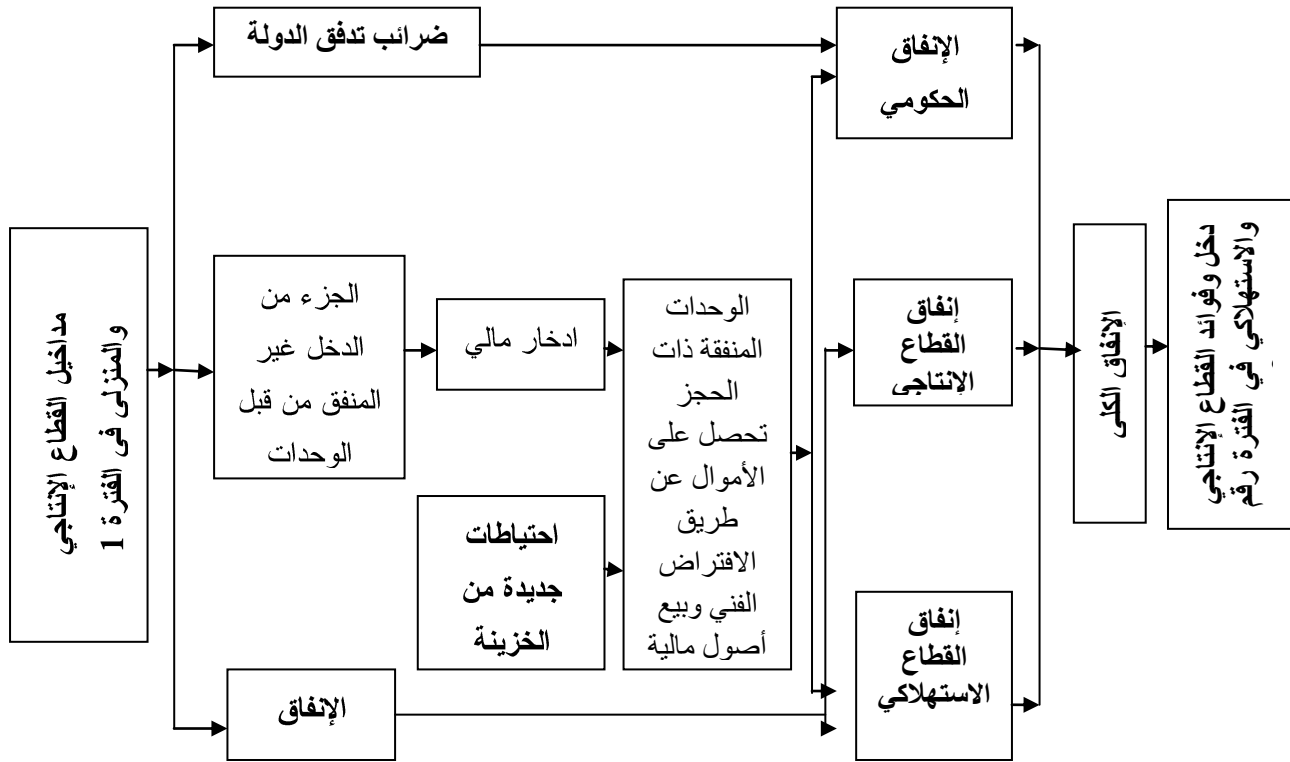
## الشكل رقم (02): الدائرة الاقتصادية المبسطة



إذا أردنا أن نفصل الشكل السابق ونجعله أكثر تطابقاً مع ما نعيشه حالياً يصبح المخطط كما هو مبين في الشكل رقم (03) حيث تتوضح الاتجاهات الثلاث التي يستخدم فيها كل من القطاع الإنتاجي والاستهلاكي عوائدهما المالية، فالجزء الأول يدفع للدولة في شكل ضرائب مختلفة (ضرائب على

الأرباح، على الأجور، على الدخل المختلفة، رسوم... إلخ) و يتم إنفاقه من قبل القطاع الحكومي وهو يشكل جزء من الإنفاق العام الكلي، كما يعد في نفس الوقت جزء من دخل القطاع الإنتاجي والاستهلاكي في الفترة الثانية. أما الجزء الباقي أو ما يسمى بالدخل المتاح فيقسم إلى قسمين، جزء يذهب إلى الإنفاق الاستهلاكي وجزء يبقى في شكل ادخار مالي. إن المداخيل المتحصل عليها وغير المنفقة من قبل تلك الوحدات مضافا إليها الاحتياطات الجديدة التي تضخها الخزينة العمومية، فيتم تحويلها على دفعات أو فترات متتالية لفائدة الوحدات التي تريد أن تتفق بمبالغ تفوق مداخيلها في فترات محددة. هذه الأموال المقترضة من قبل هذه الوحدات تعود ثانية إلى الإنفاق أو الاستهلاك من قبل الوحدات ذات الحجز السابقة الذكر سواء كانت هذه الوحدات تابعة للقطاع الحكومي، الإنتاجي أو الاستهلاكي.

### الشكل رقم (03): دورة تدفق الدخل القومي



### 1. النظام المالي و أهم نماذج التمويل:

يعرف النظام المالي بأنه: "مجموع المؤسسات المالية و النقدية - البنوك ، الأسواق المالية ، شركات التأمين...) و مجموع الأنظمة و القوانين التي تؤدي وظيفة اقتصادية هامة هي تحويل الموارد المالية من وحدات الفائض المالي إلى وحدات العجز و ذلك من خلال تعبئة المدخرات و توفير أدوات و وسائل الدفع، تمويل الاستثمار و الاقتصاد ككل بالإضافة إلى تسيير المخاطر. يجمع النظام المالي بين نوعين من التمويل الاول تمويل مباشر (اقتصاد رؤوس الأموال) و الثاني تمويل غير مباشر (اقتصاد الاستدانة).

فلنظام المالي هو كل الوسائل والمؤسسات المالية أو التنظيمات المالية التي تمول وتغطي جزء هام من الاحتياجات المالية للأعوان الاقتصاديين أصحاب العجز المالي، وذلك من خلال القدرات المالية التي يملكها الأعوان الاقتصاديون أصحاب الفائض المالي، لهذا يعرف النظام المالي على أنه ذلك النظام الذي يعبر عن الهيآت والأعوان والآليات التي تسمح لبعض الأعوان الاقتصاديين خلال فترة زمنية معينة الحصول على موارد التمويل و للأخرين استخدام وتوظيف مدخراتهم المالية.<sup>1</sup>

وعلى الرغم من أن جزء من الأموال المحولة من الوحدات ذات الفائض نحو الوحدات ذات

العجز يتم مباشرة من خلال الاقتراض أو التعاقد على أصول مالية، فإن اختلاف حاجات وأهداف

الوحدات ذات الفائض والوحدات ذات العجز، تبرز الحاجة إلى وجود وسطاء ماليين (Financial

Intermediaries) مهمتهم تدليل هذه الصعاب والتوفيق بين رغبات الطرفين، والاختلافات بين الطرفين

السابقين يمكن أن تكون حول: الحجم، الاستحقاق، الشروط القانونية، القابلية للتسويق، السيولة، القابلية

للتجزئة، المخاطر، الإهلاك... إلخ. لذلك برزت الضرورة لوجود مؤسسات تعمل على التوفيق بين

مختلف هذه الرغبات. كما أن تنوع محفظة الأصول المالية التي يحملها الوسيط المالي تسمح له بتخفيض

درجة المخاطر إلى ما دون مستوى المخاطر التي يتعرض لها الفرد الواحد، كما أنه يمكن الوحدات ذات

العجز من إيجاد الأموال المطلوبة، بشكل والحجم، والشروط المناسبة.

وفي الاقتصاديات المتطورة يمكن للوحدات ذات الفائض أن تختار بين العديد من الأصول

المالية، سواء تلك الصادرة مباشرة من الوحدات ذات العجز أو غير مباشرة وهي الخصوم المعروضة من

قبل الوسطاء الماليين، وعليه تحويل الأموال من المدخرين إلى المقترضين يمكن أن يتم بإحدى الطرق

الثلاث المتاحة التالية:

### 1.1. التمويل المباشر Direct Finance: هنا يلتقي كل من المقرض والمقترض لتبادل الأموال

مباشرة مقابل إصدار أوراق مالية أو موجودات مالية، كالاقتراض من البنك التجاري، أو الهيئات

المحلية، وبالتالي تكون الموجودات أو الأصول المالية الصادرة من هذه العملية "أولية Primary

Securities. و هذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات،

أفراد، هيئات حكومية)، فنستطيع المؤسسات أن تحصل على قروض و تسهيلات ائتمانية من مورديها

أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى و يمكن أن يكون هذا التمويل على شكل إصدار أسهم

للاكتتاب العام أو الخاص، إصدار سندات، الائتمان التجاري، التمويل الذاتي، تسهيلات الاعتماد... إلخ،

كما قد تلجأ الحكومة إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد و المؤسسات من خلال

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 260

إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة و أسعار فائدة متباينة و من أهم هذه السندات نجد أدونات الخزينة<sup>1</sup>...، هناك من ربط التمويل المباشر بالسوق الاوراق المالية فقط.<sup>2</sup>

### 2.1. التمويل نصف مباشر **Semi Direct Finance**: وذلك من خلال قيام بعض الأنواع من الوسطاء

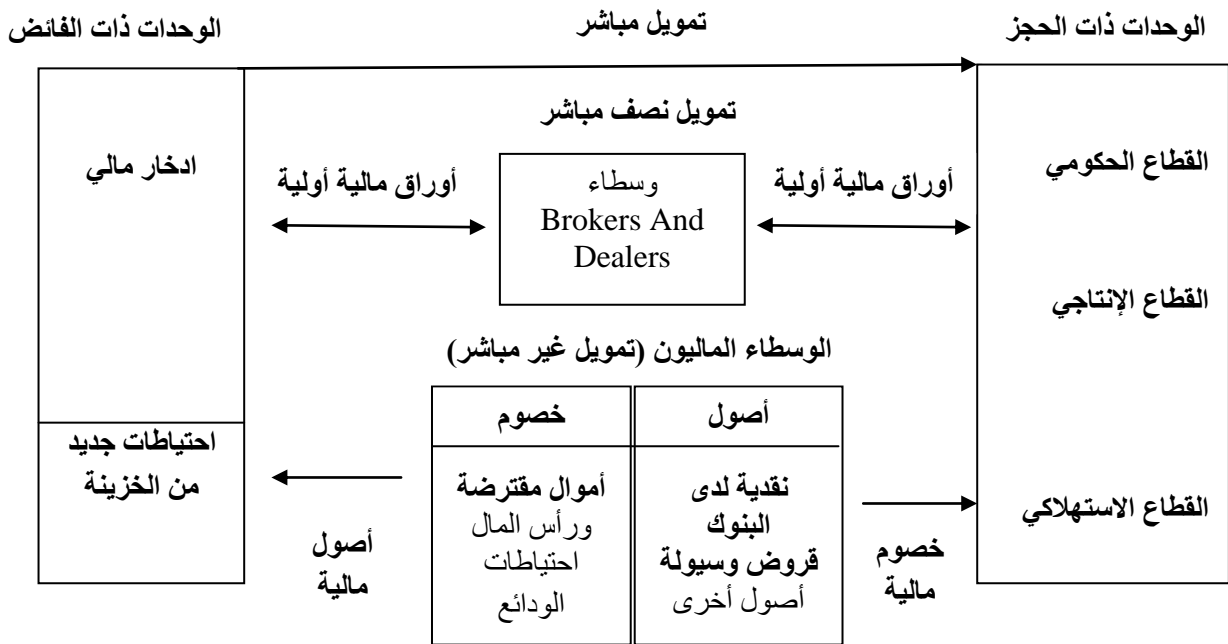
(Brokers And Dealer) بمهمة التقريب بين الوحدات ذات العجز والوحدات ذات الفائض وبالتالي تمكنها من الاقتصاد في تكاليف الحصول على المعلومات وإجراء الصفقات كونها تخفض من تكلفة البحث عن التمويل بالنسبة للمستثمرين وتكلفة البحث عن توظيف الأموال بالنسبة للمدخرين، فوجود وسيط ثالث كالسمسار سيساعد في عملية البحث ومن ثم يمد الطرفين بمعلومات عن السوق ويساعد في إتمام الصفقة.

### 3.1. التمويل غير المباشر **Indirect Finance**: ويقصد به التمويل عن طريق الوساطة المالية تجنباً

للمساوئ المرتبطة بالنوعين السابقين من التمويل، ومن ايجابيات نظام التمويل غير المباشر:<sup>3</sup>

- يلبي كل مطالب الدائنين والمدينين التي لا يوفرها لهم التمويل الشبه مباشر.
- البنوك التجارية تقبل الأوراق المالية الصادرة من المدينين، كما تصدر أوراقا مالية ثانوية للدائنين، فالمؤسسات المالية الوسيطة تقوم بقبول الودائع والمدخرات من الدائنين ومن ثم تصدر أوراقا ثانوية لهم أكثر ضمانا، وقبول الأوراق المالية الصادرة من المدينين ذوي العجز المالي.

#### الشكل رقم (04): أنماط التمويل



Source: Sylvie de Coussergues, Gautier Bourdeaux, « **Gestion de la banque** », 6eme Edition, Dunod, p :02

<sup>1</sup> مصطفى رشيد شيحة، " **اقتصاديات النقود و المصارف و المال** "، الاسكندرية ، الطبعة السادسة، ص- ص: 446-450

<sup>2</sup> صلاح الدين حسين السبيسي، " **قضايا اقتصادية معاصرة** " ، دار غريب، 2002 ، ص: 86

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص: 133

## 2. الوساطة المالية:

خلال السنوات الأخيرة تأثرت المحفظة الاستثمارية للوسطاء الماليين أو المؤسسات المالية بظاهرة تفادي الوساطة (Disintermediation) وهي عكس الوساطة المالية، وتعني سحب الأموال من المؤسسات المالية من قبل المودعين وإقراضها مباشرة إلى المقترضين أو بمعنى آخر تحويل الأموال من التمويل غير المباشر نحو التمويل المباشر، وغالبا ما تتفاقم هذه الظاهرة مع ارتفاع سعر الفائدة في السوق.

### 1.2. مفهوم الوساطة البنكية و المالية: (L'intermédiation bancaire ou financière)

إن مفهوم الوساطة المالية في الآونة الأخيرة عرف تطورا وتقدما كبيرا بمرور الوقت وذلك من خلال الدراسات النظرية والتطبيقية التي قام بها العديد من الاقتصاديون. وقد استعمل هؤلاء الباحثون نفس المصطلح الأنجلوساكسوني " Anglo-Saxonne " الذي طور من طرف GURLEY and SHAW و الذي هو " Intermédiation " للتعبير عن مفهوم الوساطة المالية والبنكية التي تعني العملية التي يتم من خلالها تسوية الحاجات المالية للوحدات الاقتصادية عن طريق الفوائض المالية التي بحوزة الوحدات الاقتصادية الأخرى، حيث يتدخل عون خاص يسمى الوسيط المالي يختص بجمع مدخرات المقترضين والتي تكون في شكل إصدارات أولية غير مباشرة للأوراق المالية لتوزع في نهاية المطاف على المقترضين لشراء هذه الأوراق. الوساطة البنكية هي الوظيفة التي تنشئ من خلالها البنوك، العلاقة بين كل من عارضي رؤوس الأموال عن طريق تلقيها لودائعهم، و بين طالبي رؤوس الأموال من خلال منحهم للقروض، حيث يعتبر هذا النوع من التمويل تمويلا غير مباشر. يمكن أن نميز بين مفهومين للوساطة المالية كما يلي:

- **المفهوم الواسع:** يشمل كل مؤسسات الوساطة مهما كان شكلها و طريقة عملها و من ضمنها نجد: شركات توظيف الأموال، مؤسسات السمسرة، التأمين، الضمان الاجتماعي، صناديق التقاعد. و عليه الوساطة المالية البنكية هي مجموعة من المؤسسات البنكية التي تقوم بجمع الموارد المالية التي بحوزة الأفراد والمؤسسات والدولة في شكل مدخرات ثم توجه هذه الموارد لتغطية الحاجات المالية لأفراد آخرون ومؤسسات أخرى والمشاريع الاقتصادية والاستثمارية في شكل قروض<sup>1</sup>.
- **المفهوم الضيق:** و تشمل على مجموع البنوك التجارية و مؤسسات الإقراض و التي تتعامل بمبدأ الإيداع و الإقراض حيث يتم من خلال هذه العملية " اشتقاق الودائع " أو " خلق نقود الودائع " لذلك تلعب البنوك دورا هاما في الوساطة المالية النقدية من خلال قبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل، وتحويل هذه الودائع إلى قروض والتزامات للمقترضين. و يمكن التعبير عن الوساطة البنكية داخل الاقتصاد بالمؤشرات التالية:

<sup>1</sup> J.P. Paratat, « Monnaie, Institution Financière et Politique Monétaire », Economica, Paris, 1982, P :

$$\text{مؤشر الوساطة المالية الكلية في الاقتصاد} = \frac{\text{التمويل إجمالي}}{\text{الناتج الوطني الخام PIB}}$$

$$\text{مؤشر الوساطة البنكية} = \frac{\text{اجمالي القروض البنكية للاقتصاد}}{\text{الناتج الوطني الخام PIB}}$$

## 2.2. أسباب ظهور الوساطة البنكية:

- يعود ظهور الوساطة المالية والبنكية إلى ظهور الأصول المالية غير المباشرة وذلك للأسباب التالية<sup>1</sup>:
- التخصص ومزايا الحجم الكبير حيث تتخصص مؤسسات الوساطة المالية في جمع المدخرات وتمويل الوحدات الاقتصادية على نطاق واسع يمكنها من تخفيض التكلفة وتوزيع المدخرات بكفاءة أكبر.
  - إدارة الخطر والتقليل منه من خلال توزيع المخاطر على عدد كبير من العمليات المالية.
  - عدم تناظر المعلومات بين وحدات الفائض و وحدات العجز، وعدم وجود كافة المعلومات لأجل اتخاذ القرارات المناسبة لكافة المتعاملين يؤدي إلى ظهور تكاليف إضافية تسمى تكاليف .
  - بناء عما سبق يمكن تقسيم اقتصاديات التمويل إلى:
  - اقتصاد الاستدانة ( l'économie de l'endettement ) و الذي يسود فيه دور الوساطة المالية و يقابله التمويل غير المباشر بمعدلات فائدة غير مرنة أي محددة من طرف البنك المركزي، و مثال البلد الذي يسوده ألمانيا.
  - اقتصاد الأسواق المالية ( Economie des marchés financiers ) و يسود فيه التمويل المباشر و يقابله مصطلح " اللاوساطة المالية " ( La désintermédiation financière ) حيث يتم فيه التداول بمختلف الأصول المالية بمعدلات فائدة مرنة تعكس توازن السوق النقدي - حسب العرض و الطلب- أما عن عملية الضبط النقدي بها فتتم من خلال سياسة السوق المفتوحة، كما أن مختلف المؤسسات المالية و البنكية تكون مستقلة فيما بينها و عن السلطة النقدية.

## 3. وظائف النظام المالي داخل الاقتصاد:

كنتيجة حتمية لما سبق ذكره ظهرت الضرورة لوجود سوق مالي Financial Market من أجل أن يلعب الدور الحيوي المنوط به أي وضع الأموال المدخرة تحت تصرف المؤسسات التي تكون بحاجة إليها وذلك عن طريق المؤسسات المالية التابعة له أو ما سبق وسميناهم بالوسطاء الماليين. وبدون السوق المالي لما استطاعت المبالغ المدخرة أن نجد طريقها ثانية إلى الدورة الاقتصادية وما ينجر عن ذلك من مشاكل اقتصادية معروفة، من بطالة، ركود اقتصادي، تضخم، معدل نمو اقتصادي متدني.... إلخ. يقوم النظام المالي بمجموعة من الأدوار المهمة هي:

<sup>1</sup> بن علال بلقاسم، " مطبوعة دروس في مقياس حلقة"، مقدمة لطلبة السنة الثالثة شعبة علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي نور البشير البيض، 2016، ص: 26، الموقع الإلكتروني: <http://www.cu-elbayadh.dz/nv/wp-content/uploads/2017.pdf>

1. دور الادخار **Saving Function**: من خلال وضع الوسائل والأدوات المالية الضرورية تحت تصرف المدخرين ومنحهم عائد وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها. ومن تم تحويل هذه المدخرات إلى استثمارات من أجل إنتاج سلع وخدمات تساهم في تنمية الاقتصاد بشكل عام.
2. دور الحفاظ أو الاحتفاظ بالثروة **Wealth Function**: فالثروة أو القوة الشرائية يمكن أن يحتفظ بها الفرد، المؤسسة الاقتصادية أو الدولة في شكل سلع ومنتجات وعقارات، لكن السوق المالي يمنحهم وسيلة أفضل للقيام بذلك من خلال المنتجات المالية التي يضعها تحت تصرف المدخرين، بحيث أن هذه الأدوات المالية تمتاز عن بقية المنتجات والعقارات في أنها لا تتآكل أو تستهلك بمرور الوقت أي مستقرة القيمة (نسبياً) بالإضافة إلى أنها تمكن حاملها من الحصول على دخل أو عائد.
3. دور توفير السيولة **Liquidity Function**: أي أن السوق المالي يستطيع أن يوفر السيولة الضرورية بقليل من المخاطر والخسائر لحاملي الأوراق المالية عند حاجتهم إلى السيولة بسرعة فمن المعروف أن السيولة المطلقة لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال النقود، لكن النقود أو السيولة المطلقة ليس لها عائد، بالإضافة إلى أن قيمتها الشرائية تتآكل بوجود ظاهرة التضخم ولهذا السبب فإن المدخرين لا يحتفظون بالسيولة إلا نادراً ويفضلون عليها حيازة الأدوات المالية المختلفة من خلال السوق المالي.<sup>1</sup>
4. دور الإقراض **Credit Function**: فالسوق المالي يزود الاقتصاد بشكل عام بالعديد من أشكال الإقراض (الائتمان) من أجل تمويل الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري والجهات المقترضة إما أن تكون القطاع الاستهلاكي، الإنتاجي أو الحكومي.
5. دور أداة للمدفوعات **Payment Function**: من خلال وسائل الدفع التي تضعها المؤسسات المالية العاملة في السوق المالي والنظام المالي بشكل عام، تحت تصرف القطاعات الاقتصادية دخل الاقتصاد من أجل تغطية التزاماتهم مثل: الشيكات، البطاقة الائتمانية، التحويلات البنكية... إلخ.
6. دور التقليل من المخاطر **Risk Function**: يمكن للمتعاملين الاقتصاديين تفادي المخاطر المتعلقة بالاستثمار عن طريق مؤسسات الاستثمار و الادخار التابعة للنظام وهذا بفضل خاصية مهمة جدا تملكها هذه المؤسسات المالية وهي التنوع Diversification والتي لا يمكن أن يحققها الفرد بمفرده.
7. دور تسير وتنفيذ السياسات المالية والنقدية للدولة **Policy Function**: تستطيع السلطة المالية من خلال السوق المالي تسير سياسات مالية ونقدية لمعالجة مشاكل اقتصادية بيسر وسهولة شريطة أن يكون السوق المالي على مستوى من السيولة والكفاءة يسمح له القيام بهذه المهمة المعقدة. من كل ما سبق نستنتج أن السوق المالي يتكون من مجموعة من المؤسسات المالية من بين هذه المؤسسات المالية البنك التجاري أو نظام البنوك التجارية الذي يعتبر أحد الوسطاء الماليين الذين يقدمون

<sup>1</sup> دريد كامل الشبيب، "الاسواق المالية و النقدية"، الطبعة الاولى، الاردن، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2012، ص: 33

خدمات مالية للوحدات ذات الفائض والوحدات ذات الحجز في الاقتصاد، وهو أهم مؤسسة مالية داخل السوق النقدي<sup>1</sup> و الرأسمالي بالنظر إلى حجم موجوداته المالية، حيث يعمل البنك التجاري على سد الرغبات المختلفة لكل من المقترضين والمقرضين في الاقتصاد، ويمكن الحكم على مدى نجاح البنك التجاري في أداء دوره الاقتصادي من خلال مدى تمكنه من أداء الدور السابق أحسن من منافسيه. و المصاعب التي تعترض البنك التجاري تحقيق هذه المهمة بنجاح تكمن في مشكلة الموازنة بين رغبات الأطراف الأربعة التي تأثر وتتأثر بنشاط البنك التجاري وهي: الوحدات ذات الفائض، والوحدات ذات العجز، مالكي البنك، الجهة المنظمة لنشاط البنك التجاري (البنك المركزي).

فلا يكفي أن يقوم البنك بإصدار خصوم بالشكل المقبول بالنسبة للوحدات ذات الفائض بل يكون عليه كذلك أن يقدم لها عائد مجزي، بهدف التغلب على بقية المنافسين من الوسطاء الماليين ذلك أن الوحدات ذات الفائض (سواء كانت في القطاع المنزلي، الإنتاجي أو الحكومي) سوق تختار أعلى عائد يقترح عليها وفي الشكل الذي ترغب فيه. في المقابل يجب أن نعرف أنه كلما كان العائد الممنوح للوحدات ذات الفائض أعلى فهذا يعني كذلك تكلفة أكبر يتحملها البنك التجاري في سبيل الحصول على هذه الأموال. أما بالنسبة للوحدات ذات العجز فإنها تريد من البنك أن يقرضها الأموال بأقل تكلفة ممكنة وفي الشكل المطلوبين وعادة تكون المؤسسات التابعة للقطاع الإنتاجي أكثر تأثراً وحساسية اتجاه الفرق في سعر الفائدة، والمشكلة تكمن في أنه كلما كانت تكلفة الإقراض أقل بالنسبة للمقترض كلما كان عائد البنك التجاري أقل.

وبالإضافة إلى تلبية طلبات ورغبات الوحدات ذات العجز والفائض فإن مسير البنك التجاري يكون عليه أيضاً أن يراعي رغبات وتطلعات الفئة الثالثة مالكي البنك (المساهمين) ويكون ذلك بأن يحقق البنك التجاري فارق مقبول بين تكلفة الحصول على الأموال، وإيجار الأموال الممنوحة (الفائدة على القروض) مطروحا منها بقية تكاليف التشغيل الخاصة بالبنك التجاري. وهذا من أجل تحقيق عائد مقبول لهذه الفئة. والمعروف أن مالكي البنك التجاري هدفهم الدائم هو الحصول على المزيد من الأرباح وذلك بدفع فائدة أقل لأصحاب الفوائض المالية وتحصيل فائدة أكبر من المقترضين لكن بوجود المنافسة فإن هذين الهدفين يصعب تحقيقهما بالكامل. و تلبية رغبات الفئات الثلاث السابقة من قبل البنك التجاري أمر غير كافي إذ يكون عليه أيضاً مراعاة رغبات ومتطلبات الجهات المشرفة على عمل البنوك التجارية (البنك المركزي أساساً). وبشكل عام فإن هذه الفئة تمنع البنك التجاري من منح أسعار فائدة عالية جداً لأصحاب الفائض وإقراض الأموال بأسعار فائدة متدنية جداً الأمر الذي يضمن للبنك التجاري تحقيق عائد معقول ومنه يتمكن من الاستمرار في نشاطه الودائع.

لدى فيمكن القول أنه في فضاء اقتصادي يتميز بالمنافسة، فإن مسير البنك التجاري الذي يستطيع أن يتوصل إلى تلبية رغبات الفئات الأربعة السابقة يكون قد نجح في تسيير البنك وأداء مهمته على أحسن وجه.